رؤية مستقبلية لخصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت

جاسم محمد الحمدان*
منيرة خالد العجمي**

ملخص: تطرح هذه الدراسة رؤية مستقبلية لخصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت، تتمثل في اقتراح تحويل المدارس الثانوية الحكومية إلى مدارس مستقلة تنتقل ملكيتها للقطاع الخاص، ليتحمل عبء تمويلها وإدارتها مع مشاركة وزارة التربية عن طريق الإشراف على عملها، على أن تقدم وزارة التربية لأولياء الأمور سندات تعليمية بتكلفة أقل من تكلفة الطالب في المدارس الحكومية؛ وذلك للحفاظ على مجانية التعليم. وتهدف الدراسة إلى تعرف الآثار الإيجابية والسلبية لهذه الرؤية والحوافز المطلوبة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال التعليمي، والضوابط المنظمة لعملية الخصخصة. وقد انتهت الدراسة إلى نتائج، منها: أن الخصخصة تسهم في تخفيف العبء المادي عن موازنة الدولة، وتحد من وجود العمالة غير المنتجة في المدارس. ويرى المبحوثون أن من أبرز سلبيات الخصخصة أن الاهتمام بالربح قد يقدم على حساب العملية التعليمية، كذلك التخوف من ضعف الدور الرقابي لوزارة التربية. واقترحت الدراسة تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التعليم، عن طريق قيام وزارة التربية بتعيين معلمين كويتيين في المدارس الخاصة بنسبة مشابهة للمدارس الحكومية، وإعطاء المدارس الخاصة صلاحيات أكبر، مع تكثيف الرقابة الحكومية لضبط عملية الخصخصة.

المصطلحات الأساسية: التعليم الثانوي، التعليم الخاص، دولة الكويت، دراسات مستقبلية.

---

* رئيس قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية، جامعة الكويت، الكويت.
** ماجستير في الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الكويت، الكويت.

مقدمة:

يأتي التعليم في مقدمة أولويات الاستثمار في رأس المال البشري، ولهذا خصصت دول العالم موازنات ضخمة له، وتغيرت النظرة إلى طبيعة الإنفاق التعليمي من اعتباره مجرد خدمة تقدمها الحكومات لشعوبها إلى اعتباره استثماراً ذا عائد مجز (محروس غبان، 2001: 159).

وقد أضحى الإنفاق على التعليم من أكبر التحديات التي تواجه دول العالم؛ إذ أصبحت متطلبات التعليم الجيد باهظة التكاليف، ولم تعد كثير من الحكومات قادرة على توفير الأموال اللازمة للعملية التعليمية، خصوصاً في ضوء الزيادة المطردة في أعداد الطلاب وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم؛ الأمر الذي دفع الكثير من الحكومات إلى البحث عن بدائل أخرى لتمويل التعليم غير التمويل الحكومي المباشر (حمد الرميحي، 1:1998).

والكويت من الدول التي اهتمت بالتعليم العام، ويتجلى هذا الاهتمام بإصدار قانون التعليم الإلزامي في عام 1965م، وقانون التعليم العام عام 1987م الذي أكد كفالة الدولة لحق المواطن في التعليم العام، وقد أدى هذا إلى التزايد المستمر في الطلب على التعليم العام، الذي يتوقع أن يتصاعد مستقبلاً؛ مما ولد ضغوطاً متزايدة على الإنفاق العام في الدولة بصورة عامة؛ الأمر الذي يهدد مستوى جودة المؤسسات التعليمية في البلاد وكفاءتها (وزارة التربية، 2002: 7).

لهذا أصبحت الحاجة ماسة لتنويع مصادر تمويل التعليم وإفساح المجال أمام رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار في التعليم، وذلك بخصخصة بعض مؤسساته ومجالاته (عبدالعزيز المحيلبي، 2003: 174).

وتحمل خصخصة التعليم في طياتها كثيراً من الإيجابيات والقابلية على التكيف في مختلف البيئات التعليمية، ولكن هذا لا يعني أنها تخلو من العيوب، لذلك لابد من وضع المعايير والضوابط لتنظيمها (محروس غبان،2002: 86).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يكاد عبء تمويل التعليم في دولة الكويت يقع على عاتق الحكومة وحدها، وهي لن تكون قادرة على متابعة هذه الدورة نتيجة للتزايد المستمر في أعداد الطلاب، وما يصاحبه من تزايد في الإنفاق، بالإضافة إلى عدم التوازن في توزيع نفقات العملية التعليمية ولا سيما استئثار الرواتب والأجور بالجانب الأكبر من موازنة وزارة

التربية (محمد المسيليم، 2002: 97، فتوح المجادي، 2001: 50). لذلك فإن الكويت قد تواجه أزمة في تمويل التعليم مستقبلاً، على الرغم من الوفرة الاقتصادية التي تعيشها البلاد في الوقت الحالي نتيجة ارتفاع أسعار النفط، إلا أن أسعار النفط معرضة للهبوط مثلما حدث في عامي (1998و 1999)؛ حيث أدى التدهور الشديد الذي شهدته أسعار النفط إلى قيام الدولة بخفض الموازنات المرصودة لمختلف قطاعات الخدمات ومن ضمنها التعليم (مجلة البيان، 2005).

ولمعالجة مثل هذه الأزمات التمويلية تبرز الحاجة إلى وضع الخطط المساعدة على البحث عن بدائل أخرى لتمويل التعليم في الكويت (نادية الصانع، 1998). ومن هنا كانت فكرة هذه الدراسة التي تطرح رؤية لخصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت بوصفها أحد البدائل التمويلية، بحيث تنتقل ملكية المدارس إلى القطاع الخاص، الذي يتحمل عبء تمويلها وإداراتها، وتقوم الحكومة بتقديم سندات تعليم لأولياء الأمور بتكلفة أقل من تكلفة الطالب في المدارس الحكومية، ليقوموا باختيار المدرسة التي يرغبون بتعليم أبنائهم فيها، وتقوم وزارة التربية بالإشراف على هذه المدارس الخاصة، إلا أنها تتيح لها الحرية في اختيار المعلمين والهيئة الإدارية بالتعاون مع المناطق التعليمية لتصبح المتابع المباشر لعملها. مع مراعاة التوسع في هذه المدارس المستقلة سنوياً إلى أن تصبح الخصخصة كلية في التعليم الثانوي. وهكذا فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول خصخصة التعليم الثانوي مع بيان الإيجابيات المتوقعة لهذه الرؤية المقترحة ومحاولة تفعيلها عن طريق تقديم الحوافز لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال التعليمي، وسلبياتها وكيفية الحد منها عن طريق وضع الضوابط اللازمة لضمان الجودة في التعليم العام.

وعلى ضوء ذلك تتبلور أسئلة الدراسة في الأمور الآتية:

1 – ما الحوافز المقترح تقديمها من قبل الحكومة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال التعليمي؟

2 – ما الآثار السلبية المتوقعة عند خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت؟

3 – ما الضوابط المقترحة لتنظيم عملية خصخصة التعليم؟

4 – هل ثمة فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في تحديدهم للآثار الإيجابية المتوقعة لعملية الخصخصة والحوافز والآثار السلبية والضوابط، يمكن أن تعزى إلى متغيرات الدراسة (النوع، سنوات الخبرة، مقر العمل "وزارة، منطقة، مدرسة")؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الجوانب الآتية:

1 – تحديد بعض الآثار الإيجابية التي قد تنتج عند خصخصة التعليم الثانوي.

2 – اقتراح عدد من الحوافز التي تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال التعليمي.

3 – تحديد بعض الآثار السلبية التي قد تنتج عند خصخصة التعليم الثانوي.

4 – اقتراح عدد من الضوابط اللازمة لتنظيم عملية خصخصة التعليم.

5 – توفير إطار علمي لصانعي القرار في أجهزة الدولة حول سياسة خصخصة التعليم وبيان آثارها المحتملة، وكيفية التعامل مع هذه الآثار وإدارتها بصورة تضمن تفعيل آثارها الإيجابية ومواجهة سلبياتها.

6 – تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في ظل تعدد الآراء حول خصخصة التعليم بين مؤيد ومعارض، ومتحمس ومتخوف، وتحاول رسم الخطوط العريضة لسياسة الخصخصة وإجلاء الغموض الذي يكتنفها.

7 – الإسهام في سد جانب من النقص في الدراسات الميدانية حول خصخصة التعليم.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1 – تعرف بعض الآثار الإيجابية المتوقع حدوثها عند خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت.

2 – تعرف بعض الآثار السلبية المتوقع حدوثها عند خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت.

3 – تعرف عدد من الضوابط اللازمة لتنظيم عملية خصخصة التعليم.

4 – تعرف الفروق بين إجابات المبحوثين بشأن الآثار الإيجابية والسلبية والضوابط والحوافز من حيث مقر العمل، والنوع، وسنوات الخبرة.

5 – تقديم عدد من المقترحات حول أفضل الطرق لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال التعليمي في دولة الكويت.

حدود الدراسة:

1 – حدود موضوعية: تقتصر الدراسة على إمكانية تطبيق الخصخصة في المرحلة الثانوية فقط نظراً لإلزامية المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة في دولة الكويت (وزارة التربية، 1965)؛ مما يؤدي إلى صعوبة تخصيصهما.

2 – حدود زمانية: طبقت الدراسة في الفصل الأول من العام الدراسي 2005/2006م.

3 – حدود بشرية: اقتصرت عينة الدراسة على القائمين بوظائف إشرافية في كل من إدارتي التخطيط و التعليم الخاص (الأهلي) في وزارة التربية، والمديرين ومراقبي التعليم الثانوي في المناطق التعليمية الست، وعينة ممثلة من مديري المدارس الثانوية في المناطق التعليمية الست بدولة الكويت.

مصطلحات الدراسة:

1 – **الخصخصة:** «مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات الرشيدة التي تهدف بالأساس إلى التحول في نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص» (عوض العنزي، 2003: 82).

2 – **خصخصة التعليم:** امتلاك القطاع الخاص لمؤسسات التعليم العام، بصورة كلية، وعندها يتولى أولياء الأمور دفع نفقات تعليم أبنائهم دون تدخل الدولة. أومشاركة القطاع الخاص بصورة جزئية؛ حيث يتولى القطاع الخاص إدارة التعليم و الإشراف عليه، وتتولى الدولة دفع رسوم التعليم. (عزيزة المانع، 2003: 110) والتعريف الثاني هو التعريف الإجرائي الذي تتبناه الدراسة.

3 – **سندات التعليم:** شهادات مالية توزعها الحكومة على أولياء أمور الطلبة، وينفقونها بدورهم على تعليم أبنائهم في مدرسة من اختيارهم. (محمد مرسي، 1997: 125).

الإطار النظري:

مفهوم الخصخصة:

أصبحت الخصخصة أحد المصطلحات الشائعة في الاقتصاد المعاصر، إلا أن الأدبيات الاقتصادية لم تتفق على مفهوم عام وموحد لها؛ وذلك نتيجة لتعدد الاتجاهات الفكرية والفلسفية في عمليات الخصخصة (أحمد نجار، 2001). فيعرفها جرينيت جونز(1999: 87) بالعملية التي يباع فيها أكثر من نصف شركة ما، كانت قد

أنشأتها أو تديرها الدولة، المساهمين من القطاع الخاص، أما محسن الخضري (1993: 19) فيرى أن الخصخصة ما هي إلا انسحاب كلي من جانب القطاع العام؛ حيث إن عملية الخصخصة تتضمن إلغاء قيام القطاع العام بالأنشطة والخدمات التي من الممكن أن يقدمها القطاع الخاص بشكل أكثر كفاءة، وتحميل تكلفة الخدمات المباشرة للمستفيد منها مباشرة.

وهكذا يتضح تعدد تعاريف الخصخصة وتنوعها، ولعل ذلك يعود إلى الاختلاف في دوافع الخصخصة وأهدافها، إلا أنه من استعراض التعاريف السابقة يتضح تضمنها لبعض النقاط الرئيسة مثل:

1 – تحويل ملكية بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص.

2 – تحرير السوق من الاحتكارات العامة والسماح بدخول القطاع الخاص منافساً للقطاع العام في الأنشطة المختلفة.

3 – إلغاء قيام القطاع العام ببعض الأنشطة غير الملائمة له.

4 – زيادة تعريض ما تملكه الدولة من مؤسسات ومصانع لصالح القطاع الخاص.

ويقصد بخصخصة التعليم في الدراسة الحالية **سماح الدولة للقطاع الخاص بتمويل التعليم بصورة جزئية وذلك من خلال عقود تعقدها مع القطاع الخاص.**

أساليب الخصخصة في التعليم:

تتعدد أساليب الخصخصة في التعليم باختلاف أهدافها ودوافعها، ومن أهم هذه الأساليب:

1– **سندات التعليم (Educational Vouchers)**: وهي شهادات تصدرها الحكومة لأولياء الأمور ليقدموها إلى المدرسة التي يختارونها، ومن ثم تقوم المدرسة بإعادتها للحكومة للحصول على قيمتها نقداً (Lindelow, 1990:1).

2 – **نقل الملكية:** حيث تنتقل ملكية المدارس من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتصبح تحت إدارة أهلية.(جرينيت جونز، 1999: 89).

3 – **التعاقد (By Contract)**: حيث تقوم الحكومة بالتعاقد مع مؤسسات خاصة لإدارة المدارس الحكومية، وتعطيها الحرية في اختيار المعلمين وتعيينهم، إلا أنها تحدد في العقد شروط قبول الطلبة والمناهج التعليمية (Hill,1994: 80).

4 – **رصيد الضرائب** (**Tuition Tax Credits**): حيث يتم استقطاع اعتمادات ضريبية من حساب الأهالي؛ وذلك لدفع الرسوم المدرسية لأبنائهم (كمال بيومي، 1997: 72).

دوافع الخصخصة:

تتعدد الأسباب التي من أجلها تتجه الدول إلى تبني سياسة الخصخصة في التعليم، ومن بين هذه الدوافع ما أشار إليه جمعة الغيلاني (9:2004) من أن المستجدات السياسية والاقتصادية – سواء كانت إقليمية أم دولية – قد أثرت تأثيراً واضحاً على الوضع الاقتصادي وخاصة في قطاع التعليم؛ الأمر الذي أسهم في إفساح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في التعليم. أما عبدالله المقوشي (2000: 14) فيرى أن من الأسباب التي دعت القطاع الخاص إلى توسيع نطاق مشاركته في التعليم قصور مدارس التعليم العام في إمكاناتها البشرية والمادية وانعكاس ذلك على أدائها التعليمي. ومن أسباب اللجوء إلى الخصخصة زيادة الإقبال على التعليم ومن ثم اكتظاظ المدارس الحكومية بالطلبة، بالإضافة إلى زيادة تشعب التخصصات العلمية وعدم قدرة التعليم الحكومي على متابعة المستجدات المتلاحقة في المجال العلمي (محمد حسن،1997: 70). ويوضح مجيد مسعود (1995: 160) أن الخصخصة تسهم في الحد من تزايد معدلات الإنفاق الحكومي، وفي التخفيف من العجز في الموازنة العامة للدولة.

ومن الممكن تلخيص دوافع مؤيدي خصخصة التعليم في النقاط الآتية:

1 – الرغبة في تخفيف العبء عن الحكومة نتيجة للزيادة المطردة في نفقات التعليم وتكاليفه، الناتجة عن زيادة الطلب على التعليم في ظل ارتفاع أسعار السلع والمواد التعليمية.

2 – الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في زيادة كفاءة التعليم عن طريق دفع مؤسسات التعليم العام للتنافس معه.

3 – قدرة القطاع الخاص على استحداث تخصصات جديدة يتطلبها سوق العمل بصورة مرنة.

نماذج بعض الدول في خصخصة التعليم:

من المفيد النظر إلى تجارب الدول التي طبقت أحد أشكال خصخصة التعليم للاستفادة منها، ومن هذه التجارب:

1 – النموذج البريطاني:

تعتبر بريطانيا من أوائل الدول التي اتجهت نحو التخصصية في الاقتصاد والمرافق والخدمات، واتخذ تخصيص التعليم في بريطانيا منذ الثمانينيات شكلين أساسين، هما:

أ – تحمل القطاع الخاص نفقات الخدمات التعليمية التي كان يتحملها ويقدمها القطاع العام مجاناً.

ب – تحمل الدولة أو القطاع العام لنفقات الخدمات التعليمية التي تقدمها مؤسسات القطاع الخاص مثل المدارس أو المعاهد أو المدارس المستقلة، التي تتلقى دعماً من دافعي الضرائب، أو تقديم السلطات المحلية دعماً مالياً وتشجيعياً للمدارس الخاصة الموجودة في نطاق سلطتها، أو استخدام نظام السندات التعليمية.

ومعنى هذا أن عملية تخصيص التعليم في بريطانيا تسير في اتجاهين متقابلين؛ فمن ناحية تتولى الحكومة بيع الخدمات التعليمية لأولياء الأمور وتحصيل الرسوم منهم نظير التحاق أبنائهم بمدارسها. ومن ناحية أخرى تقوم الحكومة بشراء الخدمات التعليمية من القطاع الخاص من خلال تقديم العون المالي المباشر وغير المباشر لمدارس القطاع الخاص، وذلك تحملاً منها لمسؤوليتها في رعاية المتفوقين وغير القادرين (فتوح مجادي، 2001: 42).

2 – النموذج الأمريكي:

تمويل التعليم في الولايات المتحدة هو تمويل مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص؛ فالحكومة تسهم في القطاع الخاص بالقدر نفسه الذي تسهم به في القطاع العام، ويرجع تمسك الحكومة بأداء دور (الشريك الرئيس) في تمويل التعليم بشقيه العام والخاص إلى عدم رغبتها بترك التعليم يخضع لآليات السوق من عرض وطلب؛ الأمر الذي قد يعرقل تحقيق أهداف التعليم فيها.

ومن أهم الأشكال الذي يتخذها التمويل المشترك في الولايات المتحدة:

أ – قيام المؤسسات التجارية والاقتصادية الخاصة بالاستثمار في التعليم،

وذلك من خلال تقديمها منحاً لا ترد لبناء مؤسسات تعليمية خاصة، في مقابل خصم قيمة المنحة من إجمالي الضرائب المستحقة عليها للدولة.

ب – تقديم الحكومة الفيدرالية منحاً ودعماً مالياً، إما في صورة مباشرة للأفراد وأولياء أمور الطلاب المحتاجين أو في صورة دعم مالي للمؤسسات التعليمية.

ج – المنح الدراسية التي تقدمها الغرف التجارية وجمعيات رجال الأعمال للطلاب المتميزين، وهذه تقدم وفق معايير خاصة.

د – عائدات البحوث والخدمات التي تتعاقد الجامعات عليها مع الجهات الحكومية أو المؤسسات الصناعية والاقتصادية (وزارة التربية، 2002: 6).

3 – التجربة القطرية:

أطلقت قطر مبادرة شاملة لإصلاح نظام التعليم فيها تحت اسم "تعليم لمرحلة جديدة" قد تنتهي بحل وزارة التربية والتعليم في قطر والاستبدال بها هيئات متعددة تتولى إدارة شؤون التعليم في البلاد. ونتيجة لرغبة الدولة في تحقيق مبدأ استقلالية التعليم وإلغاء المركزية في اتخاذ القرارات، أنشئ في العام الدراسي (2004/2005) ما يعرف بمسمى "المدارس المستقلة"، التي يتوقع أن تحل محل المدارس الحكومية النمطية بشكل كامل خلال عشر سنوات، عبر نظام يحاكي أنظمة التعليم في دول أجنبية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا.

ولا تتبع هذه المدارس المستقلة في إدارتها لوزارة التربية والتعليم في قطر، بل يقوم عليها أفراد ترخص لهم الجهات المعنية في المجلس الأعلى للتعليم بعد تجاوز مراحل متعددة من الاختبارات والتقويم.

وهذه الخصخصة الجزئية للتعليم لن تكون على حساب مجانية التعليم حيث لن يُلزم أولياء الأمور بدفع رسوم لهذه المدارس المستقلة (وزارة التربية والتعليم في قطر،2005).

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية ذات صلة بموضوع هذه الدراسة، منها:

أولاً – الدراسات العربية:

1- في دراسة مقارنة لكمال بيومي (1997) هدفت إلى تعرف التوجهات لسياسات تنويع مصادر تمويل التعليم العام في بعض الدول الأجنبية وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، أكد الباحث أهمية البحث عن بدائل جديدة لتمويل التعليم بسبب تزايد العجز في موازنات التعليم عن تغطية متطلبات نظمه وطموحاتها في معظم دول العالم، وزيادة أعداد المقبلين عليه، كذلك أوضح الباحث ضرورة إعداد مجموعة واضحة من المعايير لتقويم سياسات تمويل التعليم وبدائله تفيد المخططين في تعرف مدى تحقق أهدافها، ومن البدائل التي ذكرتها الدراسة خصخصة التعليم ومنح السندات التعليمية وطلب التمويل الخارجي.

2 – وفي دراسة لمحروس غبان (2001) هدفت إلى تعرف التعليم السندي أو ما يعرف بسندات التعليم، والوقوف على تجارب بعض الدول التي أخذت بصيغة السندات التعليمية بوصفها أحد أساليب الخصخصة، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: أن صيغة التعليم السندي – على الرغم من حداثة ظهورها – قد تجاوزت إلى حد بعيد مرحلة التنظير بوصفها صيغة من صيغ الإصلاح التعليمي، وأصبحت هناك كثير من الدول المتقدمة التي راهنت عليها ووضعتها موضع التنفيذ منذ زمن ليس بالقصير، وأصابت في تجربتها كثيراً من النجاح سواء على مستوى تحسين نوعية التعليم أو خفض الإنفاق عليه وترشيده، أو جعله أكثر عدالة وإنصافاً.

3 – وفي دراسة ميدانية قام بها أنطون رحمة (2002) بقصد تعرف سمات استثمارات القطاع الخاص في المجال التربوي بدول الخليج، ورصد أبرز إيجابياتها وسلبياتها، واستعراض أهم المجالات التربوية لاستثمار القطاع الخاص، أشارت نتائج الدراسة إلى توقع تزايد استثمارات القطاع الخاص في المجال التعليمي بدول الخليج في المستقبل القريب. كما بينت الدراسة أن من أهم إيجابيات استثمار القطاع الخاص في التعليم مساعدة القطاع الحكومي على تحمل أعباء التعليم وتقديم برامج تدريبية لا تتوافر في القطاع العام، ومن أبرز السلبيات التي أوردتها الدراسة اهتمام القطاع الخاص بجني الأرباح على حساب العملية التعليمية. وتشير نتائج الدراسة كذلك إلى الحاجة إلى دعم الإدارة الحكومية للاستثمارات التربوية غير الحكومية، وذلك عن طريق تقديم مزيد من التسهيلات مثل تقديم الأراضي

مجاناً لإقامة منشآت تربوية عليها، والاعتراف بالشهادات التي تمنحها مؤسسات التعليم الخاص. وقد أبرزت الدراسة الحاجة إلى مراجعة أنظمة التعليم الخاص وتقويم الضوابط التي تشتمل عليها وتخفيف القيود التي تعوق الاستثمار في المجالات التربوية.

4 – وفي دراسة ميدانية أخرى قام بها محروس غبان (2002) عن خصخصة التعليم العالي في المغرب، هدف الباحث إلى دراسة واقع التعليم الخاص في المملكة المغربية، واستخلاص الدروس المستفادة من التجربة المغربية. ومن أهم الدروس التي استشفها الباحث أهمية التركيز على التخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل، وكذلك ضرورة دعم الدولة للقطاع الخاص والقيام بوضع معايير أو سقوف عليا للرسوم الدراسية.

5 – وقد تناولت دراسة عوض العنزي (2003) بالبحث والتحليل العلمي محددات سياسة الخصخصة في دولة الكويت وآثارها على قضايا التنمية وخاصة قضايا العمالة الوطنية والأسعار والجودة، وقد قام الباحث بدراسة طبيعة هذه المحددات والآثار والبدائل المختلفة لإدارتها بهدف الحد من سلبياتها وتفعيل إيجابياتها مع الاستناد بصورة أساسية إلى آراء العمالة الوطنية في عدد من الأنشطة الاقتصادية. وقد أوصى الباحث بالتدرج في تطبيق سياسة الخصخصة، والعمل على وضع خطط وبرامج محددة وواضحة في ظل قوانين الخصخصة وإنشاء جهاز رقابي متخصص على جميع عمليات الخصخصة في دولة الكويت.

6 – وفي دراسة قامت بها عزيزة المانع (2003) هدفت إلى تعرف الدوافع التي تبعث على خصخصة التعليم في المملكة العربية السعودية، والاحتياجات التربوية التي يتوقع أن تلبيها الخصخصة، وأبرز المشكلات التعليمية أو الاجتماعية التي قد تنتج عن تطبيقها في التعليم العام. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الدوافع إلى خصخصة التعليم تمحورت حول أبعاد ثلاثة، هي: البعد الاقتصادي، والبعد الأكاديمي، والبعد التنظيمي. وأن الاحتياجات المطلوب أن تلبيها الخصخصة هي احتياجات مادية أو أكاديمية وإدارية وتنظيمية. أما المشكلات المتوقع ظهورها فقد تمثلت في ثلاث مشكلات رئيسة، هي: توقع ظهور التفاوت في المستويات الأكاديمية للمؤسسات التعليمية، وتوقع تسرب المعلمين المواطنين من مهنة التعليم، والاهتمام بالربح على حساب الجودة.

ثانياً – الدراسات الأجنبية:

1 – في دراسة استطلاعية قام بها (Stevenson & Wood, 1997) استطلع آراء القيادات التربوية عبر الولايات المتحدة وكندا حول سياسة خصخصة التعليم، وقد أبدى الأغلبية اعتراضهم على خصخصة وظائف المناطق التعليمية مثل إدارة المدارس والإشراف على الموازنة، ولكنهم وافقوا على التعاقد مع القطاع الخاص في التصميمات الهندسية والخدمات القانونية. والسبب الرئيس وراء دعمهم للتمويل الحكومي أكثر من التعاقد مع القطاع الخاص هو الرغبة في التحكم بالجودة في قطاع التعليم.

2 – وفي دراسة قام بها (Carony, 1998) قارن بين خصخصة التعليم بوساطة السندات التعليمية في تشيلي والسويد. وأوضح الباحث أنه ترتب على تطبيق التعليم السندي في كلتا الدولتين تقليص الإنفاق الحكومي على التعليم وتحول الطلبة بشكل رئيس من المدارس العامة إلى الخاصة، وكذلك بينت الدراسة أن تكلفة التلميذ في المدارس العامة أعلى من تكلفة التلميذ في المدارس الخاصة. إلا أن الباحث توصل إلى أن تطبيق سندات التعليم في المدارس لم يطور من المستوى الأكاديمي للطلبة، وأن خطط السندات كانت دوماً مرتبطة بالبرامج السياسية في كلتا الدولتين.

3 – وفي دراسة (Shay & Gomez, 2002) هدف الباحثان إلى مقارنة التحصيل الأكاديمي لطلبة إحدى المدارس المتوسطة الخاصة في ميامي مع نظرائهم في إحدى المدارس الحكومية، للتحقق من أثر المدارس الخاصة في رفع المستويات الأكاديمية للطلاب. واستنتج الباحثان بعد تطبيق عدة مقاييس لمعرفة المستوى العلمي للطلبة في مادتي القراءة والرياضيات أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الطلبة في المدارس الخاصة ومستوى زملائهم في المدارس العامة.

4 – وفي دراسة تربط السياسة بخصخصة التعليم قام بها (Belfield, 2003) حاول الباحث تقصي العلاقة بين السياسة وخصخصة التعليم في المملكة المتحدة. ووجد أن الآباء الذين لديهم أطفال في المدارس والأشخاص الذين يدفعون ضرائب مرتفعة هم الذين يؤيدون سياسة الخصخصة، أما العاملون في الحقل التعليمي فيعارضون سياسة الخصخصة في التعليم لتخوفهم من تأثيرها سلباً على جودته.

5 – وفي دراسة (Lubienski & Lubienski, 2005) هدف فيها الباحثان إلى التحقق من صحة الفرض القائل: إن المدارس الخاصة تقدم خدمات تعليمية أفضل من المدارس الحكومية، فقد استعرض الباحثان في دراستهما العديد من الدراسات السابقة التي أجريت على المدارس الثانوية في الولايات المتحدة. وأسفرت تلك الدراسات عن نتائج مفادها أن المدارس الخاصة أكثر فعالية من المدارس الحكومية، وأنها تسهم في رفع المستوى التحصيلي لطلبتها. وقد جاءت نتيجة الدراسة التي أجراها الباحثان متوافقة مع تلك الدراسات؛ حيث قام الباحثان بتطبيق اختبار تحصيل الرياضيات على طلبة الصفين الرابع والثامن في أكثر من ألف مدرسة خاصة وعامة، وقد أظهرت النتائج أن طلبة المدارس الحكومية حققوا نتائج منخفضة مقارنة بطلبة المدارس الخاصة.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات، يتضح أن معظمها اتفق على أهمية دور الخصخصة في التخفيف من عبء تمويل التعليم الواقع على عاتق الحكومات.

واختلفت الدراسات حول دور سياسة الخصخصة في تطوير الخدمات التعليمية، فيرى محروس غبان (2001) و Lubienski & Lubienski (2005) أن الخصخصة تسهم في رفع المستوى الأكاديمي للطلاب، في حين يرى Carony (1998) وعزيزة المانع (2003) أن الخصخصة قد تؤثر سلباً على جودة التعليم المقدم.

وكذلك يلاحظ قلة الدراسات العربية التي تتناول الخصخصة في مجال التعليم بصورة واضحة ومحددة، وإن وجدت فهي تركز على الأبعاد النظرية والوصفية مع غياب الجانب الميداني.

ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة لكونها من الدراسات الرائدة في هذا المجال، حيث تتناول بالتحليل العلمي والتطبيق الميداني سياسة خصخصة التعليم الثانوي، بوصفها أحد البدائل غير التقليدية لتمويل التعليم في دولة الكويت.

منهج الدراسة:

استخدم المنهج الوصفي المسحي لمعرفة وجهات نظر المبحوثين في الآثار

المتوقعة لخصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت عن طريق الإجابة عن أسئلة الدراسة.

عينة الدراسة:

بما أن الدراسة تتناول خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت فقد اختيرت عينة من أصحاب العلاقة والخبرة بموضوع الدراسة، بلغ مجموع أفرادها (107) مبحوثين من (190) من مجتمع الدراسة. وتشمل عينة الدراسة القائمين بوظائف إشرافية في كل من إدارتي التعليم الخاص والتخطيط بوزارة التربية، كما تشمل العينة المديرين ومراقبي التعليم الثانوي في كل منطقة من المناطق التعليمية الست، بالإضافة إلى عينة من مديري المدارس الثانوية في المناطق التعليمية الست؛ حيث اختير(36) مديراً ومديرة، بواقع ثلاثة مديرين وثلاث مديرات بصورة عشوائية من كل منطقة تعليمية. وبلغ مجموع ما استعيد من استبانات (93) استبانة بنسبة (87%) من عينة الدراسة. ويوضح جدول (1) توزع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها.

جدول (1)– توصيف عينة الدراسة

الرقم	المتغير	العدد	النسبة
1	النوع:		
	1 – ذكور.	45	48,4
	2 – إناث.	48	51,6
2	الخبرة:		
	1 – خمس سنوات فأقل.	37	39,8
	2 – أكثر من خمس سنوات إلى عشرسنوات.	15	16,1
	3 – أكثر من عشر سنوات.	41	44,1
3	مقر العمل:		
	1 – مدرسة.	34	36,6
	2 – منطقة تعليمية.	25	26,9
	3 – وزارة.	34	36,6
المجموع		93	

المصدر: (وزارة التربية،2003/2004أ).

أداة الدراسة:

وصف الأداة:

بعد مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة مثل دراسة عوض العنزي (2003)، وأنطون رحمة (2002)، ومحروس غبان (2002)، بنيت استبانة لجمع البيانات، وذلك بما يتناسب مع احتياجات الدراسة الحالية، وهي مكونة من جزأين:

1 – الجزء الأول: معلومات شخصية ومهنية حول متغيرات الدراسة.

2 – الجزء الثاني: وهو مكون من أربعة محاور:

أ – المحور الأول: وهو المحور الخاص بالإيجابيات المتوقعة عند خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت، وهذا المحور مكون من سبع عبارات، بالإضافة إلى سؤال مفتوح يتيح لأفراد العينة إضافة إيجابيات أخرى لم تذكر في العبارات السابقة.

ب – المحور الثاني: وهو المحور الخاص بالحوافز الواجب تقديمها لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم، وهذا المحور مكون من خمس عبارات، بالإضافة إلى سؤال مفتوح يتيح لأفراد العينة إضافة حوافز أخرى لم تذكر في العبارات السابقة.

ج – المحور الثالث: وهو المحور الخاص بالسلبيات المتوقعة عند خصخصة التعليم الثانوي في الكويت، وهذا المحور مكون من ست عبارات بالإضافة إلى سؤال مفتوح يتيح لأفراد العينة إضافة سلبيات أخرى لم تذكر في العبارات السابقة.

د – المحور الرابع: وهو المحور الخاص بالضوابط والإجراءات اللازمة لتنظيم عملية خصخصة التعليم، وهذا المحور مكون من خمس عبارات، بالإضافة إلى سؤال مفتوح يتيح لأفراد العينة إضافة ضوابط أخرى لم تذكر في العبارات السابقة.

وقد استخدم مقياس ثلاثي التدريج على النحو الآتي (موافق بدرجة 3، محايد بدرجة 2، غير موافق بدرجة 1).

صدق الأداة:

عرضت الاستبانة على عدد من المحكمين لدراسة صدق محتوى الأداة، وهم: أستاذ متخصص في القياس والتقويم، وأستاذان من قسم الإدارة والتخطيط

التربوي، وأستاذ من قسم المناهج وطرق التدريس في كلية التربية. وكذلك أستاذ متخصص في الإحصاء من كلية العلوم في جامعة الكويت. كما عرضت الاستبانة على أفراد من عينة الدراسة يمثلون مديرة مدرسة، مراقباً للتعليم الثانوي في منطقة تعليمية، وعلى إثر ملاحظاتهما عدلت الاستبانة لتصبح معدة لقياس ما وضعت لقياسه.

ثبات الأداة:

حسب ثبات الأداة بتحديد قيمة "ألفا"؛ حيث كان معامل الثبات لمحور الإيجابيات (,8) ولمحور الحوافز (,6) ولمحور السلبيات (,8) ولمحور الضوابط (,5) وللأداة بصورة كلية (,62) مما يعزز الثقة باستخدام الأداة.

المعالجة الإحصائية:

لمعالجة المعلومات إحصائياً، استخدم برنامج (SPSS) على النحو الآتي:

1 – حساب معامل الثبات «ألفا» لاستخراج درجة ثبات الأداة.

2 – استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي وذلك لوصف مجتمع الدراسة وللإجابة عن الأسئلة: الأول والثاني والثالث والرابع من أسئلة الدراسة الخاصة بتحديد إيجابيات الخصخصة والحوافز وسلبيات الخصخصة والضوابط.

3 – استخدام اختبار " T-test "واختبار تحليل التباين ANOVA لبيان دلالة الفروق بين المتغيرات، والإجابة عن السؤال الخامس الخاص بمعرفة الفروق بين إجابات أفراد العينة في تحديدهم للآثار الإيجابية والحوافز والآثار السلبية والضوابط، وفقاً لمتغيرات النوع وسنوات الخبرة ومقر العمل.

عرض النتائج ومناقشتها:

نتائج السؤال الأول: الآثار الإيجابية المتوقعة عند خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت.

جدول (2) – التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للآثار الإيجابية للخصخصة وترتيب المتوسطات الحسابية بحسب درجة الموافقة

م	المعيار / العبارة	موافق		محايد		غير موافق		م	ع	رتبة
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
1	تخفيف العبء المادي عن موازنة الدولة.	59	63,4	13	14	21	22,6	2,4	,83	2
2	المواءمة بين مخرجات التعليم الثانوي وسوق العمل.	44	47,3	31	33,3	18	19,4	2,27	,77	6
3	إرضاء طموح بعض أولياء الأمور الراغبين في التعليم الخاص.	52	55,9	20	21,5	21	22,6	2,33	,82	5
4	الحد من وجود العمالة الهامشية، غير المنتجة في المدرسة.	64	68,6	15	16,1	14	15,1	2,5	,74	1
5	التخفيف من مركزية نظام التعليم.	51	54,8	27	29	15	16,1	2,38	,75	4
6	تطوير مستوى الخدمات التعليمية.	54	58,1	22	23,7	17	18,3	2,39	,78	3
7	توفير بيئات تربوية أفضل من بيئات المدارس الحكومية.	38	40,9	27	29	28	30,1	2,1	,84	7

من خلال استعراض جدول (2) الذي يوضح تكرارات الآثار الإيجابية للخصخصة ونسبها يتضح أن عينة الدراسة أبدت موافقة جيدة لبنود المحور، حيث انحصرت متوسطات المحور بين (2,1 ـ 2,5).

وقد حصلت العبارتان (4 و 1) المتعلقتان بدور الخصخصة في خفض التكلفة على أعلى موافقة؛ حيث أبدى (68,6%) من مجتمع الدراسة موافقتهم على دور الخصخصة في الحد من وجود العمالة الهامشية غير المنتجة، التي تكلف الحكومة مبالغ طائلة، وأبدى (63,4%) منهم موافقتهم على دور الخصخصة في تخفيف العبء المادي عن موازنة الدولة. وهذا يتوافق مع الدراسات التي أيدت هذا الجانب،

وبينت أن مساعدة القطاع الحكومي في تحمل أعباء التعليم تعد من أهم إيجابيات الاستثمار التربوي الخاص، مثل دراسة(رحمة، 2002) و(Carony, 1998).

أما العبارات (3 و 5 و 6) فقد حظيت بموافقة مقبولة، راوحت بين (54,8% و58,1%)، وهي تتعلق بالبعد التعليمي للآثار الإيجابية مثل تطوير مستوى الخدمات التعليمية والتخفيف من مركزية نظام التعليم وإرضاء طموح بعض أولياء الأمور الراغبين في تعليم أبنائهم بالمدارس الخاصة.

أما تلك الآثار التي يمكن أن نعدها أهدافاً بعيدة المدى ومن الصعب قياسها، فحصلت على موافقة أقل من قبل المبحوثين؛ فيرى (47,3%) منهم أن الخصخصة تسهم في تلبية احتياجات سوق العمل ويرى (40,9%) أن الخصخصة قد توفر بيئات تربوية أفضل في بيئات المدارس الحكومية.

أما نسبة غير الموافقين على الآثار الإيجابية الواردة في هذا المحور فقد راوحت بين (15,1%–30,1%)، وهي نسبة منخفضة نسبياً، مما يوضح إدراك المبحوثين للدور الذي قد تؤديه الخصخصة في حل المشكلات التعليمية والتمويلية في دولة الكويت. خاصة أن المتوسط الحسابي يزيد على (2) لجميع العبارات؛ مما يدل على موافقة المبحوثين عليها.

نتائج السؤال الثاني: الحوافز المقترحة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال التعليمي.

ويتبين من جدول (3) أن متوسطات الموافقة على الحوافز المقترحة في الاستبانة راوحت بين (1,83 – 2,26) وهذا يعني أن عينة الدراسة أعطت الأولوية لثلاثة حوافز، وهي تعيين معلم أو أكثر في المدرسة الخاصة على نفقة وزارة التربية (50,5%) وإعطاء المدارس الخاصة صلاحيات إدارية أكبر (46,2%) بالإضافة إلى تقديم مساعدات عينية حكومية للمدارس الخاصة (45,2%).

بينما يرى (40,9%) من المبحوثين تقديم مساعدات مالية. وأبدى (43%) منهم عدم موافقتهم على تخفيف شروط الترخيص لافتتاح المدارس الخاصة، مما يدل على حرص مجتمع الدراسة على ضرورة أن تكون المدارس الخاصة ذات كفاءة ومستوى عالٍ من الجودة.

جدول (3) – التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحوافز المقترحة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال التعليمي وترتيب المتوسطات الحسابية بحسب درجة الموافقة

م	المعيار / العبارة	موافق		محايد		غير موافق		م	ع	رتبة
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
1	تقديم مساعدات مالية حكومية للمدارس الخاصة.	38	40,9	34	36,6	21	22,6	2,18	,77	3
2	إعطاء المدارس الخاصة صلاحيات إدارية أكبر.	43	46,2	28	30,1	22	23,7	2,22	,80	2
3	تخفيف شروط الترخيص لافتتاح المدارس الخاصة	25	26,9	28	30,1	40	43	1,83	,82	4
4	تقديم مساعدات عينية حكومية للمدارس الخاصة.	42	45,2	34	36,6	17	18,3	2,26	,75	1
5	تعيين معلم أو أكثر في المدرسة الخاصة على نفقة وزارة التربية.	48	50,5	24	25,8	22	23,7	2,26	,82	1 مكرر

نتائج السؤال الثالث: الآثار السلبية المتوقعة عند خصخصة التعليم الثانوي.

بالنظر إلى جدول (4) يتبين أن العبارات المتعلقة بالسلبيات التي قد تظهر نتيجة للممارسات الإشرافية والإدارية للقائمين على المدارس الخاصة، لاقت أعلى نسبة موافقة من قبل عينة الدراسة. فالعبارات (1 و 3 و 6) التي تتناول الاهتمام بجني الأرباح على حساب العملية التعليمية نالت (موافقة 74,2%)، والإخلال بشروط الترخيص (موافقة 69,9%)، وضعف دور الدولة في الإشراف على المدارس الخاصة (موافقة 61,3%)، وهي نتيجة تتفق مع ما ذكره كل من (المانع، 2003) و (غبان، 2002) من أن من مشكلات التعليم الخاص الاهتمام بالربح على حساب العملية التعليمية، وإبعاد القطاع العام عن الإشراف و المتابعة.

جدول (4) – التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للآثار السلبية المتوقعة للخصخصة وترتيب المتوسطات الحسابية بحسب درجة الموافقة

م	المعيار / العبارة	موافق		محايد		غير موافق		م	ع	رتبة
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
1	الاهتمام بالربح المالي على حساب جودة العملية التعليمية.	69	74,2	13	14	11	11,8	2,62	,69	1
2	تسرب المعلمين المواطنين من المهنة.	53	57	22	23,7	18	19,4	2,37	,79	4
3	ضعف دور الدولة في الإشراف على التعليم العام بعد التوسع بخصخصته.	57	61,3	19	20,4	17	18,3	2,43	,78	3
4	الإضرار بالقيم الاجتماعية السائدة.	37	39,8	31	33,3	25	26,9	2,12	,81	6
5	الحد من عدالة الفرص التعليمية.	45	48,4	32	34,4	16	17,2	2,31	,75	5
6	إخلال بعض المدارس بشروط التراخيص الممنوحة لها.	65	69,9	17	18,3	11	11,8	2,58	,69	2

وتخوف (57%) من المشاركين في البحث من تسرب المعلمين المواطنين من المهنة، وهذه السلبية مرتبطة بتوقع مجتمع الدراسة اهتمام القطاع الخاص بالربح المالي على حساب جودة العملية التعليمية؛ فالمدارس الخاصة قد تعمد إلى خفض أجور المعلمين سعياً وراء التقليل من التكلفة وتحقيق مزيد من الربح.

ويرى (48,4%) منهم أن الخصخصة قد تسهم في الحد من عدالة الفرص التعليمية نتيجة للتفاوت في مستوياتها الأكاديمية.

ولا يرى إلا ما نسبته (39,8%) من عينة الدراسة، أن الخصخصة قد تسهم في " الإضرار بالقيم الاجتماعية السائدة " ؛ حيث إن (33,3%) من أفراد العينة كانت إجابتها محايدة على هذه العبارة، وما نسبته (26,9%) غير موافقة عليها؛ بمعنى أنها ترى أن خصخصة التعليم الثانوي لن يؤثر في القيم الاجتماعية السائدة.

وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية يتضح أنها تزيد على (2)؛ مما يدل على قبول عبارات الآثار السلبية. وكان أقل المتوسطات (2,12) هي أيضاً لعبارة الإضرار بالقيم الاجتماعية السائدة، وقد يأتي هذا التخوف من استخدام مناهج خارجية دون مواءمتها لما يتناسب مع المجتمع.

نتائج السؤال الرابع: الضوابط المقترحة لتنظيم عملية الخصخصة.

جدول (5) – التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للضوابط المقترحة لتنظيم الخصخصة وترتيب المتوسطات الحسابية بحسب درجة الموافقة

م	المعيار / العبارة	موافق		محايد		غير موافق		م	ع	رتبة
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
1	تكثيف الرقابة الحكومية على المدارس الخاصة.	87	93,5	6	6,5	–	–	2,93	,24	1
2	العمل على اتساق أهداف المدارس الخاصة مع الأهداف العامة لوزارة التربية.	86	92,5	7	7,5	–	–	2,92	,26	2
3	الحرص على ألا تقل رواتب معلمي المدارس الخاصة عن رواتب معلمي المدارس الحكومية.	66	71	22	23,7	5	5,4	2,65	,58	3
4	العمل على أن تطبق المدارس الخاصة مناهج وزارة التربية دون زيادة أو نقصان.	52	55,9	19	20,4	22	23,7	2,32	,83	5
5	إلزام المدارس الخاصة قبول الطلاب وفق القواعد المطبقة في التعليم الحكومي.	67	72	16	17,2	10	10,8	2,6	,69	4

من جدول (5) يتضح الموافقة المرتفعة التي أبداها المبحوثون للضوابط؛ فقد راوحت متوسطات استجاباتهم بين (2,32–2,92).

ويتضح من هذه النتائج أهمية مشاركة الدولة وتنظيمها للتعليم الخاص، ولعل

إدراك عينة الدراسة لهذه الناحية هو ما دفع بـ (93,5%) منهم إلى الموافقة على تكثيف الرقابة الحكومية على المدارس الخاصة، و(92,5%) منهم إلى الموافقة على اتساق أهداف المدارس الخاصة مع الأهداف العامة لوزارة التربية، وهذا يؤكد عدم ثقة مجتمع الدراسة في التعليم الخاص عندما يعمل وحده دون تدخل الدولة.

وقد أبدى المشاركون في البحث موافقة جيدة للعبارتين (3 و 5) الخاصتين بوضع المعلم و الطالب في المدارس الخاصة؛ حيث يرى (71%) منهم أهمية حصول معلمي المدارس الخاصة على رواتب لا تقل عن رواتب معلمي المدارس الحكومية، وهذا يعكس رغبتهم في حفظ حق المعلم، والحد من تسرب المعلمين ذوي الكفاءة من القطاع الخاص، ويرى (72%) منهم ضرورة إلزام المدارس الخاصة قبول الطلاب وفق القواعد المطبقة في التعليم الحكومي.

أما العبارة رقم (4) فحصلت على موافقة أقل من باقي العبارات، فيرى (55,9%) من المبحوثين أن على المدارس الخاصة أن تطبق مناهج وزارة التربية دون زيادة أو نقصان. وهذا قد يبين رغبة المبحوثين في إعطاء قدر من الحرية للقطاع الخاص لإفساح المجال أمامه للاستفادة من مناهج الدول الأخرى.

ومن حيث المتوسطات الحسابية يتضح أنها تزيد على (2) في جميع العبارات؛ مما يؤكد موافقة العينة عليها.

الإجابة عن السؤال الخامس: الفروق الإحصائية بين مجتمع الدراسة في تحديدهم للآثار الإيجابية المتوقعة والحوافز والآثار السلبية والضوابط بحسب متغيرات الدراسة (النوع، سنوات الخبرة، مقر العمل).

جدول (6)– الفروق الإحصائية بين مجتمع الدراسة في تحديدهم للآثار الإيجابية والحوافز والآثار السلبية والضوابط بحسب متغير النوع (ذكر، أنثى)

المحور	ذكور		إناث		قيمة	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	"ت"	
الأول	2,32	,54	2,37	,57	,44–	,66
الثاني	2,24	,44	2,07	,52	1,58	,116
الثالث	2,49	,51	2,32	,56	1,5	,133
الرابع	2,7	,31	2,66	,34	,71	,47

بالنظر إلى جدول (6) الذي يبين إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة من حيث النوع (ذكر، أنثى)، نجد أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين النوعين عند مستوى (05,) فيما يتعلق بالآثار الإيجابية للخصخصة والآثار السلبية للخصخصة والحوافز والضوابط. وقد يرجع ذلك إلى تشابه المهام التي يقوم بها الذكور والإناث في المدارس والمناطق التعليمية والوزارة، وتشابه البيئات التي يعملون فيها.

جدول (7) – الفروق الإحصائية بين مجتمع الدراسة في تحديدهم للآثار الإيجابية والحوافز والآثار السلبية والضوابط بحسب متغير سنوات الخبرة

المحور	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الأول	بين المجموعات	2	1,38	,692	2,28	,108
	داخل المجموعات	90	27,25	,303		
الثاني	بين المجموعات	2	1,06	,531	2,24	,111
	داخل المجموعات	90	21,24	,23		
الثالث	بين المجموعات	2	,563	,282	,95	,391
	داخل المجموعات	90	26,687	,297		
الرابع	بين المجموعات	2	,058	,029	,262	,77
	داخل المجموعات	90	9,983	,111		

يشير الجدول (7) إلى عدم ظهور فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين يمكن أن تعزى إلى متغير سنوات الخبرة، في تحديدهم للآثار الإيجابية والحوافز والآثار السلبية والضوابط عند مستوى دلالة 05,. وقد يرجع ذلك إلى تشابه التدريب والإعداد الذي يتلقاه أفراد العينة.

جدول (8) – الفروق الإحصائية بين مجتمع الدراسة في تحديدهم للآثار الإيجابية والحوافز والآثار السلبية والضوابط بحسب متغير مقر العمل (مدرسة، منطقة تعليمية، وزارة التربية)

المحور	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الأول	بين المجموعات	2	1,131	,565	1,85	,163
	داخل المجموعات	90	27,503	,306		
الثاني	بين المجموعات	2	،721	,360	1,503	,228
	داخل المجموعات	90	21,587	,240		
الثالث	بين المجموعات	2	1,217	,608	2,103	,128
	داخل المجموعات	90	26,034	,289		
الرابع	بين المجموعات	2	,329	,164	1,524	,224
	دخل المجموعات	90	9,712	,108		

على حسب ما يتضح من جدول (8) لم تظهر أية فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات عينة الدراسة في تحديدهم للآثار الإيجابية والآثار السلبية والحوافز والضوابط، يمكن أن تعزى لمتغير مقر العمل عند مستوى دلالة (0,05). وقد يرجع ذلك إلى مركزية نظام التعليم في الكويت، حيث إن وزارة التربية والمناطق التعليمية والمدارس تعمل في ظل الأهداف العامة لوزارة التربية.

تحليل إجابات الأسئلة المفتوحة:

من واقع عينة الدراسة وعددها (93) مبحوثاً أجاب عن الأسئلة المفتوحة(32) مبحوثاً بما نسبته (34,4%) من عينة الدراسة.

وقد تمحورت إجابات الأسئلة المفتوحة حول أربعة محاور، هي:

الآثار الإيجابية و الحوافز والآثار السلبية و الضوابط، التي لم يرد ذكرها في الاستبانة.

الآثار الإيجابية:

تساعد الخصخصة على انفتاح المدارس على المجتمع المحيط بها، وإعطاء

صلاحيات أكبر لمدير المدرسة تمكنه من تطوير المناهج ومتابعة المتعلمين. كما تسهم الخصخصة في الحد من غياب المعلمين، وبث روح التنافس بين المدارس.

الحوافز:

تكريم المدارس المبدعة بحوافز مالية وعينية، وكذلك ضرورة تسليم القطاع الخاص مدارس مكتملة الصيانة والتجهيزات وذات مواصفات ممتازة، وإعطاء المدارس الخاصة صلاحيات أكبر فيما يتعلق بالمناهج و طرق التدريس.

الآثار السلبية:

التساهل في منح الشهادات، وزيادة الأعباء على المعلمين في المدارس الخاصة، وقد يتم استخدام معلمين دون المستوى.

الضوابط:

ضرورة مراعاة الكثافة الطلابية داخل الفصول الدراسية، وكذلك وضع شروط خاصة لقبول المعلمين في المدارس الخاصة مع إشراف وزارة التربية على عملية التعيين، إضافة إلى أهمية تكثيف زيارات الموجهين للمدارس الخاصة ومتابعتها بصورة مستمرة.

ملخص نتائج الدراسة:

المحور الأول: الآثار الإيجابية المتوقعة عند خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت.

1- تخفيف العبء المادي عن موازنة الدولة.

2- الحد من وجود العمالة الهامشية، غير المنتجة داخل المدارس.

3- تطوير مستوى الخدمات التعليمية.

المحور الثاني: الحوافز المقترحة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الخاص.

1 – إعطاء المدارس الخاصة صلاحيات إدارية أكبر.

2 – تقديم مساعدات عينية حكومية للمدارس الخاصة.

المحور الثالث: الآثار السلبية المتوقعة عند خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت.

1 – الاهتمام بالربح المالي على حساب جودة العملية التعليمية.

2 – إخلال بعض المدارس بشروط الترخيص الممنوحة لها.

3 – ضعف دور الدولة في الإشراف على التعليم العام بعد التوسع بخصخصته.

المحور الرابع: الضوابط المقترحة لتنظيم عملية الخصخصة:

1 – تكثيف الرقابة الحكومية على المدارس الخاصة.

2 – العمل على اتساق أهداف المدارس الخاصة مع الأهداف العامة لوزارة التربية.

ولم تبين نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تحديد أفراد العينة للآثار الإيجابية والحوافز والآثار السلبية والضوابط، تعزى لمتغيرات الدراسة (النوع، سنوات الخبرة، مقر العمل).

توصيات الدراسة:

من نتائج الدراسة وإجابات السؤال المفتوح ومن الدراسات السابقة يمكن الخروج بتوصيات إجرائية؛ لتفعيل الرؤية المقترحة للدراسة عن خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت مستقبلاً على النحو الآتي:

1 – أن تضع الوزارة السياسة الملائمة لضمان حقوق المعلم والإداري في المدارس التي تتم خصخصتها، تحرص فيها على:

أ – ألا تقل رواتب معلمي المدارس الخاصة عن رواتب معلمي المدارس الحكومية، وكذلك تحديد العلاوات والبدلات المستحقة (طبيعة عمل، بدل مواصلات) بما لا يقل بأي حال من الأحوال عن البدلات والعلاوات المستحقة للموظفين في الحكومة.

ب – ألا تقل نسبة المعلمين الكويتيين في المدارس الخاصة عنها في المدارس الحكومية.

ج – أن يتساوى الحد الأعلى من نصاب المعلم في المدارس الخاصة مع نظيره في المدارس الحكومية.

د – أن تخطط المدارس المستقلة لبرامج تطوير مهني خاصة بمعلميها بالاشتراك مع إدارة التطويروالتنمية التابعة للوزارة.

2 – أن تشجع الوزارة المعلمين الكويتيين على الالتحاق بالمدارس الخاصة عن طريق تقديم حوافز تشجيعية إضافية لهم.

3 – أن تقدم الوزارة مساعدات مالية وعينية للمدارس الخاصة.

4 – أن تقوم الوزارة بتعيين معلم أو أكثر على نفقتها في المدارس الخاصة.

5 – أن تترك للمدارس المستقلة الحرية في اختيار الأنشطة المصاحبة للمنهج والوسائل التعليمية والطرق التدريسية.

6 – التأكد من أن قبول الطلاب في المدارس المستقلة يكون وفق الإجراءات المتبعة في المدارس الحكومية، وعلى المدارس التي تستكمل خصخصتها ضمان بقاء الطلاب الأصليين فيها، إلا أنه يحق لأولياء الأمور نقل أبنائهم منها إلى المدارس التي يرغبون بها.

مقترحات لدراسات أخرى:

يقترح الباحثان إجراء:

1 – دراسة عن إمكانية خصخصة رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والمتوسطة في دولة الكويت.

22 – دراسة مقارنة بين الدول العربية والدول الأجنبية التي طبقت أحد أشكال الخصخصة في التعليم.

المراجع:

أحمد منير نجار (2001). الخصخصة – إحدى وسائل الإصلاح الاقتصادي: حالة دولة الكويت. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، ع102، س27: 195 – 239.

أنطون رحمة (2002). **استثمار القطاع الخاص في المجال التربوي بدول الخليج العربية**. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

حمد الرميحي (1998). **تجربة البحرين في مجال تمويل التعليم ودعم القطاع الخاص لنشاطاته**. البحرين: وزارة التربية والتعليم.

جرينيت جونز (1999). **اقتصاديات التعليم**، ترجمة أنور غالب السعيد. عمان: مطبعة الجامعة العربية.

جمعة بن صالح الغيلاني (2004). واقع ومستقبل الجامعات الخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر "التعليم العالي ورؤى المستقبل "، دبي، من 9 – 10 مارس.

عبد العزيز المحيلبي (2003). تطوير كفاءة الصناديق المالية والتعاونية بمدارس الكويت الحكومية

في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة. **دراسات في المناهج وطرق التدريس**، ع91: 171 – 201.

عبد الله المقوشي (2000). التعليم الأهلي والحكومي في ميزان التحصيل الدراسي الجامعي. **رسالة الخليج العربي**، ع75، س21: 13–38.

عزيزة المانع (2003). هل تلبي الخصخصة احتياجات التعليم؟ اتجاهات القيادات التربوية في المملكة العربية السعودية نحو تخصيص التعليم العام فيها. **مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية**، م19، ع2: 99 – 140.

عوض العنزي (2003). منظور العمالة الوطنية تجاه سياسة الخصخصة في دولة الكويت. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، ع108: 79–123.

كمال بيومي (1997). توجهات سياسات تمويل التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية وزمبابوي وإمكانية الإفادة في جمهورية مصر العربية. **مستقبل التربية العربية**، ص59 – 99.

مجيد هادي مسعود (1995). التوجهات المستقبلية للخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي. **المستقبل العربي**، ع202، ص18، ص159–175.

محروس بن أحمد غبان (2001). التعليم السندي وإمكانية الإفادة منه في التعليم العام في المملكة العربية السعودية. **مجلة كلية التربية بالمنصورة**، ع46: 160 – 190.

محروس بن أحمد غبان (2002). خصخصة التعليم العالي في المملكة المغربية: الواقع والدروس المستفادة. **المجلة العربية للتربية**، ع1: 85–112.

محسن الخضري (1993). **الخصخصة**. القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية.

محمد صديق حسن (1997)، خصخصة التعليم: الدوافع والآثار. **مجلة التربية:** 60–74.

محمد منير مرسي (1997)، **تخطيط التعليم واقتصادياته**. القاهرة: عالم الكتب.

محمد يوسف المسيليم (2002). **اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشري. حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمؤلف.**

نادية الصانع (1998). **تمويل التعليم ودعم القطاع الخاص لأنشطته في دولة الكويت**. وزارة التربية، الكويت.

وزارة التربية (2002). تمويل التعليم بدولة الكويت، ورقة عمل مقدمة لندوة "التربويون والاقتصاديون وتحديات المستقبل"، قطر، 6–8 مايو.

وزارة التربية (2003/2004أ). إدارة التخطيط، حصر القوى البشرية بديوان عام الوزارة وإدارات المناطق التعليمية للعام الدراسي.

وزارة التربية (2003/2004ب). إدارة التخطيط، إحصائية أسماء المدارس ومواقعها للتعليم العام الحكومي للعام الدراسي.

وزارة التربية (1965). **قانون التعليم الإلزامي**. دولة الكويت.

وزارة التربية والتعليم في قطر (2005)، http://www.moe.edu.qalArabic/index.shtml تاريخ الدخول 12/10/2005.

Belfield, C. (2003). Political preferences and the privatization of education: Evidence from the Uk. *Educational Economics*, 11(2): 155-168.

Carnoy, M. (1998). National vouchers plans in Chile and Sweden: Did privatization reform make for a better education?. *Comparative Education Review*, 24(3): 309-337.

Hill,P. (1994). .Public schools by control, an alternative to privatization. In Hakim, S. Seidenstal, P. Bowman, G. (Ed.), *Privatizing education and educational choice*.London: Praeger.

Lindelow, H. (1990). Educational vouchers, Resto, Virginia, National Association of Secondary School Principals.

Lubienski, S.; Lubienski,C. (2005). A new look at puplic and private schools: Student background and mathematics achievement. Phi delta Kappan, 86(9): 696.. Eric¤EJ 12937.

Shay, S.; Gomez, J. (2002) Pricatization in education: A growth curve analysis of achievement, Paper presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association, New Orleans, LÃ, April 1-5

Stevenson, K.; Wood, R. (1997). What administrators are saying (and doing) about privatization. *School Business Affairs*, 63(1): 14-21.

قدم في: مايو 2006.

أجيز في: أبريل 2007.

السيد المحترم / السيدة المحترمة

تحية طيبة، وبعد،،

يقوم الباحثان بإعداد دراسة مسحية بعنوان "رؤية مستقبلية لخصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت"، وتتمثل الرؤية التي تطرحها الدراسة في خصخصة التعليم الثانوي بدولة الكويت مستقبلاً عن طريق تحويل ملكية المدارس الحكومية إلى القطاع الخاص ليتولى إدارتها وتمويلها، مع إشراف وزارة التربية عليها، والحفاظ على مجانية التعليم عن طريق توزيع وزارة التربية سندات تعليمية على أولياء الأمور بقيمة تكلفة تعليم أبنائهم في هذه المدارس. وتهدف الدراسة إلى تقويم هذه الرؤية عن طريق تعرف أبرز الآثار الإيجابية والسلبية للخصخصة وأفضل السبل لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في المجال التعليمي والضوابط المطلوبة لتنظيم عملية الخصخصة.

ونظراً لما لآرائكم وخبراتكم ومقترحاتكم من أهمية كبيرة في هذا المجال، نضع بين أيديكم الاستبانة المرفقة.

هذا، وبالله التوفيق.

أولاً – البيانات الشخصية:

الرجاء التكرم باختيار العبارة المناسبة ووضع علامة (✓) أمام الخانة المناسبة:

1 – النوع: أ ☐ ذكر. ب ☐ أنثى.

2 – سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية:

أ ☐ خمس سنوات.

ب ☐ أكثر من خمس سنوات إلى عشر سنوات.

ج ☐ أكثر من عشر سنوات.

3 – مقر العمل:

أ ☐ مدرسة.

ب ☐ منطقة تعليمية.

ج ☐ وزارة التربية (المقر الرئيس).

ثانياً – محاور الاستبانة:

الرجاء التكرم بوضع علامة (✓) أمام الخانة المناسبة:

1 – الآثار الإيجابية المتوقعة عند خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت:

م	من الآثار الإيجابية للخصخصة	موافق	محايد	غير موافق
1	تخفيف العبء المادي عن موازنة الدولة.			
2	المواءمة بين مخرجات التعليم الثانوي وسوق العمل.			
3	إرضاء طموح بعض أولياء الأمور الراغبين في التعليم الخاص.			
4	الحد من وجود العمالة الهامشية غير المنتجة في المدرسة.			
5	التخفيف من مركزية نظام التعليم.			
6	تطوير مستوى الخدمات التعليمية.			
7	توفير بيئات تربوية أفضل من بيئات المدارس الحكومية.			

هل هناك آثار إيجابية أخرى لخصخصة التعليم الثانوي لم تذكر وتود إضافتها؟

يرجى التكرم بإضافتها: (يمكن الإجابة خلف الورقة عند الحاجة).

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

الرجاء التكرم بوضع علامة(✓) أمام الخانة المناسبة:

2 – بعض الحوافز المقترح تقديمها من قبل الحكومة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال التعليمي.

م	الحوافز	موافق	محايد	غير موافق
1	تقديم مساعدات مالية حكومية للمدارس الخاصة.			
2	إعطاء المدارس الخاصة صلاحيات إدارية أكبر.			
3	تخفيف شروط الترخيص لافتتاح المدارس الخاصة.			
4	تقديم مساعدات عينية حكومية للمدارس الخاصة.			
5	تعيين معلم أو أكثر في المدرسة الخاصة على نفقة وزارة التربية.			

هل هناك حوافز أخرى لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التعليم لم تذكر وتود إضافتها؟

يرجى التكرم بإضافتها: (يمكن الإجابة خلف الورقة عند الحاجة).

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

الرجاء التكرم بوضع علامة (✓) أمام الخانة المناسبة:

3 – الآثار السلبية المتوقعة عند خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت.

م	الآثار السلبية المتوقعة للخصخصة	موافق	محايد	غير موافق
1	الاهتمام بالربح المالي على حساب جودة العملية التعليمية.			
2	تسرب المعلمين المواطنين من المهنة.			
3	ضعف دور الدولة في الإشراف على التعليم العام بعد التوسع بخصخصته.			
4	الإضرار بالقيم الاجتماعية السائدة.			
5	الحد من عدالة الفرص التعليمية.			
6	إخلال بعض المدارس بشروط التراخيص الممنوحة لها.			

هل هناك آثار سلبية أخرى لخصخصة التعليم الثانوي لم تذكر وتود إضافتها؟ يرجى التكرم بإضافتها: (يمكن الإجابة خلف الورقة عند الحاجة).

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

الرجاء التكرم بوضع علامة(✓) أمام الخانة المناسبة:

4 – بعض الضوابط المقترحة لتنظيم عملية خصخصة التعليم الثانوي.

م	الضوابـــــط	موافق	محايد	غير موافق
1	تكثيف الرقابة الحكومية على المدارس الخاصة.			
2	العمل على اتساق أهداف المدارس الخاصة مع الأهداف العامة لوزارة التربية.			
3	الحرص على ألا تقل رواتب معلمي المدارس الخاصة عن رواتب معلمي المدارس الحكومية.			
4	العمل على أن تطبق المدارس الخاصة مناهج وزارة التربية دون زيادة أو نقصان.			
5	إلزام المدارس الخاصة قبول الطلاب وفق القواعد المطبقة في التعليم الحكومي.			

هل هناك أية ضوابط أخرى لم تذكر وترغب بإضافتها؟

يرجى التكرم بإضافتها: (يمكن الإجابة خلف الورقة عند الحاجة).

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

Futuristic Vision for Privatizing Secondary Education in Kuwait

Jasem M. Al-Hamdan*
Mounira K. Al-Ajmey**

This study introduces a futuristic vision for privatizing secondary education in Kuwait as one of the alternatives for financing education. This vision suggests transforming public secondary schools to independent schools owned by the private sector, in which secondary schools should be financed and managed by the private sector. The Ministry of Education would supervise these schools and distribute educational vouchers to keep education free. Thus, this study is aimed at recognizing the advantages and disadvantages of privatization, the facilities that encourage the private sector to invest in the educational field, and the regulations needed for organizing the privatization process. The study ended up with the following findings: privatization helps to reduce the economic burden from the state budget; also it limits the existence of ineffective employees at schools. Among the disadvantages of privatization is that it accounts more for profit than for educational matters; also it weakens the state's supervisory role. The study suggested that the Ministry appoint a percentage of Kuwait teachers in the private school sector similar to that in the public school sector, and that it give private schools larger authority in order to encourage the private sector to invest in education. Also, the study suggested increasing the governmental supervision of private schools.

Keywords: Secondary education, Private education, State of Kuwait, Future studies.

* Head of Department of Administration and Planning, Kuwait University.
** Dept. of Administration and Planning, Kuwait University.